



• د. عبدالرحمن الشبلي

اثنا عشر عاماً في جامعة الشورى

بداية متحفظة، وصلت إلى حد قصر الحضور فيه على الأعضاء، ثم ما لبث أن وجد في حضور الجمهور والإعلاميين فرصة لتبيان أسلوب عمله، وتعريف المجتمع بمسؤولياته، مما أقتنع المسؤولين لاحقاً في أمر عرض بعض مقاطع جلساته تلفزيونياً، أو على موقعه على الإنترنت.

والمرجو، أن يستمر المجلس في سياسة الانفتاح الإعلامي والمجتمعي، لتعزيز الصلة بينه وبين محيطه ومع وسائل الإعلام، إذ إن من المهم تقريب المجلس إلى المجتمع، وفتح أبوابه وتخفيف التكنم على أعماله كي يتعرف المواطن عليه، ويتفاعل معه، ويتفهم أسلوب عمله وحجم مسؤولياته، وتصحيح المفاهيم السلبية في المجتمع عنه، فالمجلس أولاً وآخر هو نبض المواطن، بكل شرائحه، وهو روح الوطن والمعبر عن همومه وطموحاته.

وهي تقديري الشخصي، أن الوقت قد حان للجمع بين مزايا خيارَي التعيين والانتخاب، وأجزم أن البلاد لن تعدم تطوير بدائل وأساليب مقبولة تتلافى ما يؤخذ عليهما من سلبيات، وتستفيد مما فيهما من إيجابيات دون التفرد بالضرورة بأي من الخيارين.

وأشعر أخيراً بصحة ما يتمناه كثير من المخلصين أن تحال إليه دراسة تلك القضايا الاجتماعية العالقة أو الطارئة للنظر فيها من قبل مجلس الشورى، لإعطاء رأي مرجح يعين الحكومة على اتخاذ قرار إداري بشأنها، إلا أن الأمر يتطلب وضع صيغة لتركيبة المجلس تضمن من خلالها أن يعبر بشكل أدق عن توجهات المجتمع.

وإذا ما جاز لي أن أوجز أجراً خطوة قام بها المجلس في أثناء عضويتي فيه، فهي المقترحات التي قدمها في عام ١٤٢٤هـ عقب الخطاب الملكي الذي حض على متابعة برنامج الإصلاح وتوسيع دائرة المشاركة السياسية للمواطنين، وهي اقتراحات من بنود عدة، شملت السياسي والدستوري والاجتماعي والاقتصادي وغيرها، وأسفرت عن استجابة المقام السامي في العام نفسه، لتعديل المادتين (١٧، و٢٣).

كانت السمة الغالبة على الأعضاء في مجلس الشورى أنهم قد اختيروا بعناية، من مختلف التخصصات والمناطق وشرائح المجتمع، ممن أمضوا سنوات طويلة في الخدمة العامة المدنية أو الأكاديمية أو العسكرية أو من قدامى رجال الأعمال، أو ممن كان آباؤهم في مجلس الشورى القديم، على النحو الذي نذكره جميعاً في الأعضاء الستين، الذين تشكلت منهم باكورة دورته الأولى.

وعندما أسميت هذه المؤسسة جامعة الشورى، فلأن مناخ المجلس هو أشبه ما يكون بالجامعة فعلاً، ذلك أنه قاعدة محاضرات عامة للإنصات الجيد والحوار الهادئ والمناقشة المستنيرة، ومكان التقاء الخبرات والتخصصات، تناقش فيه مختلف التقارير الحكومية السنوية، وتصاغ فيه الأنظمة واللوائح، وتصب عنده البحوث والدراسات القانونية والمتخصصة، ويطلع المرء من خلاله على كل ما يدور في الوزارات والهيئات والمؤسسات وذلك فضلاً عما يتوافر في مركز المعلومات فيه من مصادر ومراجع ووثائق، وما يصل إليه من مطبوعات.

وقد تبين من جداول المقارنة التي يجريها المجلس مع قرارات مجلس الوزراء، أن الحكومة تتبنى غالبية ما يصدره المجلس من قرارات، وكان من أوضحها إنشاء صندوق الموارد البشرية، وإنشاء وزارة مستقلة للمياه، إلا أنها في حالات معينة أغفلت بعض قراراته أو صارت التضاف عليها.

لقد كان من بين الانطباعات السلبية السائدة في المجتمع أن المجلس دأب على إقرار كل ما تريد الحكومة تمريره، والظن، تبعاً لذلك، أن كل قرارات المجلس تصدر بالإجماع، مع أن الواقع أن الأغلبية البسيطة تكفي للموافقة على أي قرار، مما يعني نظرياً أن ٥١٪ من الأعضاء قد يصوتون بـ (لا)، حتى إن هناك حالات عديدة لم تنل فيها مشروعات مقدمة من الحكومة موافقة من المجلس، ومن آخر أمثلة ذلك رفضه لفرض الضرائب على دخول الأفراد من الأجانب، كما أن هناك حالات جاء القرار التنفيذي فيها وسطاً بين رأي مجلس الشورى ومجلس الوزراء.

ومن بين الخطوات التطويرية الجريئة التي مر بها المجلس خلال دوراته الثلاث، تلك المتصلة بعلاقته بالإعلام وحضور الجمهور والصحافة والمسؤولين لجلساته العامة، فقد بدأ المجلس أعمالاً في دورته الأولى

• عضو مجلس الشورى السابق



• د. زياد السديري

توصيات المجلس والأجهزة الحكومية

إضافة إلى دافع الرغبة بإجابة نداء الواجب، فقد استهوتني فرصة المشاركة في عضوية الدورة الأولى التأسيسية للمجلس، وفرصة الاحتكاك برئيس المجلس الشيخ محمد بن جبير - يرحمه الله - والأعضاء الآخرين المعينين في الدورة ذاتها، والتعرف إليهم عن كثب.

وقد تسنى لي مرافقة الشيخ ضمن ثلاثة وفود ترأسها، أحدها إلى بريطانيا أثناء حكومة جون ميجور، والآخران إلى إيران أثناء رئاسة محمد خاتمي، وقد وجدته في هذه الأسفار كما هو في كل الأحوال، متحفزاً للمهمة التي هو بصدها، قائماً بالدور المطلوب منه، أنيساً في مجلسه الخاص مع أعضاء الوفد.

ويقول الدكتور زياد السديري عن تجربة عضويته في المجلس التي سجلها في كتاب صدر حديثاً: ومع ما كانت تعنيه العضوية من التزام وما تتطلبه من وقت، فأنت في كل جلسة من جلسات المجلس تستمع إلى آراء ما كنت ستستمع إليها في سواه، وكان في كل دورة من دورات المجلس من الأعضاء من كان يهكم سماع رأيهم ويعجبك أسلوب طرحهم.

والمسائل التي أبدى المجلس اهتماماً كبيراً بها أثناء عضويتي فيه كثيرة يبرز بعضها عن الآخر تبعاً للظروف والأحداث من وقت لآخر، فتارة تبرز قضية عمل المرأة، أو شح المياه، أو تطوير التعليم والتأهيل، أو التصدي للإرهاب وأسباب ظهوره في المجتمع السعودي، فيكون هذا أو ذاك هو المهيمن على اهتمام الأعضاء ومناقشاتهم في المجلس وفي أروقتهم.

ولو نظرنا إلى الممارسات في الدول المتقدمة، لوجدنا أن المجالس البرلمانية والتشريعية فيها لا تستقل بالضرورة بممارسة السلطة التنظيمية دونها مشاركة من الجهاز التنفيذي في الدولة، فأقدم البرلمانات، وهو البرلمان البريطاني، يدخل في تكوينه الحكومة بكامل أعضائها، وهي المحددة لجدول أعماله، وهي المبادرة باقتراح مشاريع الأنظمة وهي المهيمنة على أكثرية الأصوات اللازمة لإقرار هذه المشاريع وإصدارها، والكونجرس الأمريكي لا يستقل كذلك بالسلطة التنظيمية دون سواه، فرئيس السلطة التنفيذية رئيس الدولة، يملك حق النقض أو الفيتو الذي لا يمكن تجاوزه إلا بأصوات الثلثين في الكونجرس، بشقيه مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

إن مفهوم الشورى الذي يقوم عليه المجلس الحالي هو الشورى العُلَمة لا الملزمة، ومع هذا فقد عُني المجلس بممارسة بعض الأدوار التي لا يسمَح له نظامه الحالي بحسن أدائها، ومن هذه الأدوار دور الرقابة على الأجهزة التنفيذية ومسألة رؤسائها من وزراء ومن في مستواهم من المسؤولين، والحقيقة أن أداء مثل هذا الدور المهم لا يتسنى للمجلس أدؤه على الوجه الصحيح في ظل نظامه الحالي، فتقارير الأداء السنوي التي ينظر فيها المجلس هي تقارير من إعداد الأجهزة ذاتها لا من إعداد المجلس أو من إعداد

• عضو مجلس الشورى السابق



• د. عبدالرحمن الجعفري

الشورى.. الطريق إلى بناء الأمة

المادة الخامسة عشرة من نظامه.

لقد كانت فرصة للمجلس في أن يمارس دوراً رقابياً، ومن خلال هذه الممارسة دخل في مراجعة الأداء الحكومي، كما بدأ في تطوير هذه المهمة باستدعاء الوزراء ونواب الوزراء والوكلاء أمام المجلس ولجانه، لاستيضاح أوجه التقصير وأسبابها، والانحراف عما في الخطط المقررة، وقد نتج عن هذه الممارسة قرارات كثيرة من المجلس للإصلاح الإداري وتطوير الأداء الحكومي.

هناك العديد من الآراء التي كانت مجالاً للحديث عن تطوير المجلس منها زيادة صلاحياته بحيث تشمل تلك التي تمارسها البرلمانات المتطورة مع الاحتفاظ بخصوصية مرجعية قرارات المجلس إلى رأي الملك فهو مرجع السلطات، وكذلك التوجه أن يكون مجلساً منتخباً جزئياً أو بالكامل، ومنها أن يتكون المجلس من مجلس للشورى ومجلس للنواب، وبحيث يكون أعضاء مجلس الشورى على فئتين، فئة من ذوي الخبرة والتخصص، ويكون عددهم محدوداً لا يزيد عن ستين عضواً، يأخذ بأسلوب الاختيار الذي اتبع في تكوين المجلس في دورته الأولى، وفئة منتخبة تكون ممثلة لجميع المحافظات، وتوضع الشروط اللازمة للترشيح بحيث تضمن مستوى تعليمياً مقبولاً، ما يمكن الاستفادة منه في هذا الصدد.

كيفية التعامل مع هموم المواطن اليومية، وما يتعرض له من عقبات إدارية وتنظيمية وقضائية ومعيشية، كانت من هموم المجلس رئاسة وأعضاء وإدارة، غير أن الكيفية التي بموجبها يمكن للمجلس أن يعالج هذه الأمور ما زال غير واضح المعالم، ولم يكن من ضمن صلاحيات المجلس، ولعل واضعي نظام المجلس بوصفه مؤسسة تشريعية لا تنفيذية، غير مفهوم بالنسبة لعامة الناس، فقد كان هناك وما زال خلط بين مهمة المجلس التشريعية ومهام الأجهزة التنفيذية المرتبطة بالناس وبتسيير أمورهم وهناك بعض الناس يلقون باللوم على المجلس لتقصير بعض الأجهزة التنفيذية، وهذا الخلط بين المهمات التشريعية والتنفيذية أمر مبرر، نظراً لحدائثة عهد الناس بالتجربة الشورية في المملكة، والوضع الثقافي للناس، أو التطبيق الفعلي في أجهزة الدولة، فالوزراء يطرحون مشاريع الأنظمة وتدرس في هيئة الخبراء ويصدرها مجلس الوزراء بمرسوم من الملك، ولهذا يمكن القول إن مجلس الوزراء يقوم بالمهمتين التشريعية والتنفيذية، وما زال كذلك، وذلك من خلال مشاركة مجلس الوزراء في إصدار الأنظمة ومن خلال تطبيق الوزراء للأنظمة، كل في إطار عمله.

شرفت بالعضوية في الدورة الأولى لمجلس الشورى والذي وضعت فيها أسس عمل المجلس، وكونت اللجان وحددت صلاحياتها، ونظمت إدارة الجلسات وصياغة المحاضر، وأساليب دراسة الموضوعات واتخاذ القرارات. ومجلس الشورى - كما هو معروف - مجلس غير منتخب، ولكن لا أحد ينكر بأن في المجلس من الكفاءات العلمية والثقافية والدينية من يمكنه أن يعبر عن هموم الناس ورغباتهم وآمالهم، كما وأنهم ليسوا معزولين عنهم.

كان نظام مجلس الشورى هو المرجع في مهمات المجلس، كنا على وعي بحساسية مهمات المجلس، وكان شيخنا محمد بن جبير - رحمه الله - يعلم هذا الشيء، لقربه من الملك فهد - رحمه الله -، ويعلم أن المجلس تحت المجهر في سنواته الأولى، وكان حريصاً على ألا يشعر أحد بأن المجلس مصدر قلق له.

خلال عضويتي في المجلس تنقلت بين ثلاث لجان، هي: لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في الدورة الأولى، وقد ضمت نخبة من الزملاء ذوي العلاقة والتجربة والتخصص، وكان رئيس اللجنة الأستاذ خالد القصيبي الذي أصبح فيما بعد وزيراً للتخطيط.

ثم لجنة الشؤون الخارجية، وكنت أرغب من خلالها قيام المجلس بدراسة حول دور المملكة في العالم الإسلامي وإمكانية تطويره، وفعلاً طرحت الفكرة وأخذت حيزاً من التشجيع من الزملاء أعضاء اللجنة ولكن لم يتمخض الأمر عن قرار، وعليه قررت العودة أدرجي إلى اللجنة الاقتصادية والمالية في السنة التالية، حيث وجدت عطائي أكبر.

أما في الدورة الثالثة، فقد تركزت جهودي في اللجنة المالية بعد أن انقسمت اللجنة الأم الاقتصادية والمالية إلى لجتين: لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، واللجنة المالية، وكانت السنوات الأربع حافلة بمشاريع الأنظمة المهمة، منها نظام الضريبة، ونظام السوق المالية، ونظام غسل الأموال، ونظام المشتريات الحكومية، ونظام بنك التسليف والادخار، وغيرها، كانت تجربة ثرية بالنسبة لي وللزملاء أعضاء اللجنة، الذين كانوا من خيرة رجالات هذا الوطن علماء ومعرفة وأمانة وإخلاصاً، كانت تجربتي في لجنة الشؤون المالية في السنوات الأربع الأخيرة في المجلس، تمثل قمة الإنجاز والرضا المهني.

كانت هناك حيرة في كيفية ممارسة الرقابة على الوزارات والمصالح الحكومية، وكان المجلس في الدورة الأولى يبحث في كيفية الوصول إلى مراجعة فعالية الأداء في الوزارات والمصالح الحكومية، إلى أن وجه الملك بإحالة التقارير السنوية المنصوص عليها في المادة التاسعة والعشرين من نظام مجلس الوزراء، وهي أيضاً من مهمات المجلس المنصوص عليها في

• عضو مجلس الشورى السابق



• أ. محمد الشريف

آمال المواطن في مجلس الشورى

بحيث أصبحت تلك التقارير تشكل جانباً مهماً من عمل المجلس، وصارت هي ودراسة الأنظمة يستحوذان على الجانب الأكبر من عمله. من الانطباعات الجميلة ما تخلفه الزيارات الخارجية التي تقوم بها وفود من المجلس للدول الأخرى، من مكاسب معنوية للعضو، على المستويين العملي والشخصي، فهي تمنح العضو فائدة كبيرة، جراء التعرف على ما يجري في البرلمانات الأخرى، من إجراءات وأساليب العمل، وتثري تجربته بالاطلاع على أنظمتها ولوائحها، وعقد اللقاءات الرسمية والجانبية مع أعضائها، ناهيك عن الاطلاع على مزيج من مختلف الحضارات، والإثراء الثقافي لتلك الدول، وما وصل إليه بعضها من تقدم وتنظيم وتطور، في مختلف المجالات، وما يعكسه ذلك كله على العضو المشارك، ويجعله أكثر قدرة على ممارسة عمله في المجلس.

أما على الصعيد الشخصي، فإن المكاسب تتمثل في تقوية الروابط والصلات بين الأعضاء المشاركين في الوفود، وإزالة ما قد يكون بينهم من حواجز، لأنها تتيح الفرصة للتعرف على الجوانب الأخرى، لشخصية العضو، من قبل زملائه، فترفع من مستوى الشفافية والثقة، ويسود جو من الاحترام والتفاهم.

ويأتي في مقدمة ما يؤمل من تطوير، الأمور الآتية:

- 1- عرض مشروع الميزانية العامة للدولة على المجلس، لمراجعته، في ضوء ما يلمسه من خلال تقارير أداء الجهاز الحكومي، التي تعرض عليه.
- 2- عرض الحساب الختامي للدولة على المجلس لمراجعته، والتعرف على الكيفية التي تنفذ بها الميزانية العامة للدولة، والاطلاع على حساباتها المركزية والاحتياطية، وإبداء ما يراه بشأن ذلك.
- 3- إقرار مبدأ الانتخاب لنصف أعضاء المجلس في دوراته القادمة، لأن من شأن ذلك قطع الطريق على ما يوجه للمملكة من انتقادات بهذا الشأن، ولتعزيز مكانتها ودورها بين الأمم في مجال الديمقراطية.
- 4- إشراك العنصر النسائي في عضوية المجلس، اعترافاً بدور المرأة وحققها في المشاركة في الحياة العامة، وإزالة الحرج الذي تواجهه المملكة في بعض المحافل الدولية، ومن المناسب أن يكون ذلك بالتعيين في البداية.
- 5- منح المجلس صلاحية استدعاء الوزراء والمسؤولين مباشرة، دون الحاجة إلى الاستئذان، لمناقشتهم في أي أمر يراه مما يتعلق بمسؤوليات الوزير واختصاصات وزارته.
- 6- منح المجلس صلاحية المبادرة إلى بحث أي أمر يرى بحثه متعلقاً بمصالح المواطنين والبلاد، وعدم تقييدها بما يحال إليه.

أسهم مجلس الشورى في دراسة كثير من الأنظمة وتعديل البعض الآخر أو تفسيره بعد صدور النظام الأساسي للحكم، حيث يفترض أن يعاد إصدار كافة الأنظمة بعد دراستها وتحديثها.

وقد أضى الأسلوب الذي ينتهجه المجلس في دراسة الأنظمة - وهو الاستعانة بأراء ذوي الشأن والعلاقة والاهتمام من رجال الأعمال والمواطنين، والاستماع إلى ما لديهم حول النظام المطروح للدراسة، من قبل لجان المجلس المتخصصة - أضى هذا الأسلوب عناصر العمق والشمول والدقة على نصوص الأنظمة التي صدرت بعد قيام المجلس، الأمر الذي يدل على أنه كان لوجود المجلس فائدة عظيمة في تحديث الأنظمة واستقرارها. بحكم التنوع الحاصل في تخصصات أعضاء المجلس وخبراتهم، فقد كان لهذا التنوع دور ملموس في أداء المجلس، بيد أنه في بداية عمل المجلس، لوحظ بعض الاختلاف في أداء المجلس، من حيث النظرة إلى مختلف الأمور التي تعرض عليه، بين عضو قادم من خلفية حكومية، مثلاً وعضو آخر قادم من خلفية أخرى، غير أن هذا الاختلاف ما لبث أن تلاشى تدريجياً مع زيادة التفاعل والانصهار بين الأعضاء، والتقارب في الرؤى والأفكار، تحت قبة المجلس.

ولا شك أن المجتمع يعلق آمالاً كبيرة على المجلس منذ ظهوره بوضعه الحالي، ويحمله مسؤوليات أكثر وأكبر مما حمله إياها نظامه، يستدل على هذا من سيل الخطابات التي ترد إلى المجلس، حاملة شكاوى المواطنين ومقترحاتهم وهمومهم، بصرف النظر عما إذا كان المواطنون يعرفون صلاحيات المجلس أم لا، إذ يرون أن هذا المجلس يمثلهم وينوب عنهم في إصلاح ما يرون إصلاحه، وإيصال ما يريدون إيصاله إلى ولي الأمر. ومما تجدر الإشارة إليه أن مرد الثقة الكبيرة التي يخلفها المواطنون على المجلس ويظنون فيه كل ظن حسن، من ناحية تبني مطالبهم وحل مشكلاتهم، هو عدم إلمامهم بحدود صلاحيات المجلس، من خلال نظامه، وعدم فهمهم لمقتضيات ذلك النظام، يسهم في ذلك ما لوحظ من محدودية تعامل المجلس مع الإعلام، ولعل من المفيد إعادة النظر في الأسلوب الذي يتعامل به المجلس مع الإعلام، ومن ذلك إتاحة الفرصة لوسائل الإعلام المختلفة لحضور جلسات المجلس العامة العادية، وتعيين ناطق رسمي للمجلس يتحدث باسمه للإعلام والمواطنين، ويرد على ما ينشر عن المجلس، مما يرى ضرورة للرد عليه.

والحقيقة التي ينبغي إبرازها هي أن التقارير الحكومية تعد النافذة الوحيدة التي يطل منها المجلس على واقع أداء الجهات الحكومية، ويتعرف منها على مدى تحقيق أهداف كل جهة، وتتكون من خلالها انطباعاته عن أكثر الجهات الحكومية انضباطاً والتزاماً بالأنظمة والتعليمات، أو العكس،

• عضو مجلس الشورى السابق



• د. زهير السباعي

حرية القول واحترام الرأي

ومن أهم القضايا التي ركزت عليها أثناء عملي في المجلس كانت قضية التعليم والتدريب، كنت أردد دائماً أن ما تحتاجه بلادنا لكي ترتقي في سلم التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ثلاثة أمور: التعليم ثم التعليم ثم التعليم! وكان من رأيي وما زال أن التعليم قد بنت له الدولة رعاها الله قاعدة راسخة، حتى أصبح كل أب وأم يعرفان عن يقين أن مستقبل أبنائهما ذكوراً وإناثاً يعتمد على التعليم، وأصبحت قضية كل أسرة أن تجد لأبنائها مقاعد في مدرسة أو معهد أو كلية، ومن ثم علينا أن نستفيد من هذا التوجه الإيجابي للتعليم، وأفضل وسيلة لذلك هو أن نهيئ المدارس والكليات والجامعات لكي يكون لها استقلالها المالي والإداري الذي يساعدها على التطوير الذاتي المستمر، علينا أن نحرص على أمرين لا غنى عنهما: الالتزام بالعقيدة السمحة والحفاظ على أمن الدولة واستقرارها، فإذا ما حددنا الإطار العام لهذين الأمرين، وحددنا أهداف التعليم والتدريب، ما الذي يمنع عندئذ من إعطاء الصلاحية المالية والإدارية للمدارس والمعاهد والجامعات للنمو والحركة والارتقاء بأنفسها إلى أعلى المستويات، هذه كانت دعواي وما زالت قائمة، على الوزارات مثل الصحة والتعليم وغيرها وضع الأهداف والسياسات العامة، وإعطاء الفرصة للمؤسسات التعليمية والصحية للحركة والنمو والتطوير.

وأتمنى دائماً المزيد من الاستقرار والتطور، واستمرار انتماء أعضاء المجلس لمصلحة الوطن، وليس للقبيلة أو المنطقة. أتمنى للعلاقات الأخوية الحميمة التي عشت في أجوائها أكثر من عقد من الزمان أن تظل قائمة ما قام المجلس.

وأن يكون أداة للتغيير الهادف المستمر، فالتغيير سنة الحياة، التغيير الذي لا يتعارض مع الشريعة السمحة أو مع أمن الدولة واستقرارها، التغيير الذي يحقق عزة المسلم ورفعته في كافة مجالات العلوم والصناعة والثقافة.

وأن يعطي المجلس نفسه من مناقشة الأمور الجانبية، والتي يكفي لنقاشها اللجان المتخصصة، وأعطي مثلاً لذلك إقرار العلاقات الخارجية بين المملكة ودول أخرى، والتي عادة ما يبت فيها قبل عرضها على المجلس. الإفادة من المناقشات الجانبية، التي تدور في المجلس، إذ إن هذه المناقشات تسجل ولكنها - فيما أعلم - لاتصل إلى مرحلة التوصيات أو القرارات.

وأخيراً أتمنى أن تعرض على المجلس ميزانية الدولة قبل إقرارها لئلي فيها المجلس بدلوه.

• عضو مجلس الشورى السابق

كانت أيامنا الأولى في مجلس الشورى مليئة بحفلات التكريم المعارف والأصدقاء ووجهاء المجتمع.. أحاديث المجالس أصبحت تدور حول هذه الكوكبة من الشيوخ وما أكثرهم، والشباب وما أقلهم، الذين اختيروا لعضوية مجلس الشورى، هناك من قال إنهم نخبة من أبناء المجتمع فيهم المهندس، والطبيب، والقانوني، والعسكري، ورجل الأعمال، وأستاذ الجامعة، عقدت عليهم الآمال في تقدم الأمة ورقياً.

استمرت عضويتي في المجلس ثلاث دورات استغرقت (١٢) عاماً، بدأ المجلس في دورته الأولى بستين عضواً، وارتفع عدد أعضائه في الدورة الثانية إلى (٩٠) عضواً، ثم أصبح عددهم (١٢٠) عضواً في دورته الثالثة. وعلى مدى عضويتي في المجلس شاركت في عضوية أربع لجان: لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية، ولجنة الشؤون التعليمية، ولجنة الشؤون الإعلامية والثقافة، ولجنة الشؤون الإسلامية وحقوق الإنسان، ورأست في إحدى الدورات لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية.

وعندما أنشئت لجنة حقوق الإنسان في المجلس أضيفت إلى لجنة الشؤون الإسلامية، ومن ثم دعيت للمشاركة فيها، فرحبت. من إيجابيات المجلس التي لا ينكرها أحد، حرية القول لأعضاء المجلس في حدود الموضوعية واحترام الرأي الآخر، لم نر في أي من العهدين عهد رئاسة الشيخ محمد بن جبير، أو رئاسة الشيخ صالح بن حميد، أي ظاهرة توحى بالتسلط أو التوجيه من قبل رئاسة المجلس، كما لم نر أي مظهر من مظاهر الحدة في القول أو التهجم الشخصي بين الأعضاء.

وإن أنس لا أنسى مشاركتي مع زميلي في المجلس الدكتور محمد عبد الله حجر الغامدي، ممثلين للمملكة في ندوة رؤساء وأعضاء لجنة حقوق الإنسان البرلمانية، التي عقدها الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع الأمم المتحدة في جنيف في مارس ٢٠٠٤م، وكان زميلنا في السفر الدكتور عبد الله العبيد (وزير التربية والتعليم سابقاً)، ممثلاً للمجلس في المؤتمر السنوي لحقوق الإنسان في جنيف، وشارك في الندوة أكثر من مائتي عضو يمثلون (٥٨) دولة، وعلى المنصة الرئيسية اصطف ستة أعضاء يمثلون رئاسة المؤتمر ومقرريه منهم سيدة بريطانية.

قامت السيدة تتحدث عن حقوق الإنسان فتعرضت للمملكة العربية السعودية، بأن ليس لديها جمعية ترعى حقوق الإنسان ومن ثم فحقوقه مغيبة.

وقفت أطلب الكلمة، ورددت عليها بأنها تتحدث بما لا تعلم، بدليل أنا هنا نمثل جمعية حقوق الإنسان، ثم إننا هنا مجتمعون للتعاون والتقارب، وليس لتهجم بعضنا على البعض الآخر، وإلا فهناك مجال للحديث عما سبق أن فعلته بريطانيا في مستعمراتها في الهند ومصر، وما تفعله بموازرتها لإسرائيل حيال الشعب الفلسطيني.



• د. عبدالعزيز النعيم

تجربتي في مجلس الشورى

وفي مداخلته أثناء المناقشة كان يفتح المجال للجنة المختصة للرد على مداخلات الأعضاء الذين يخالفون رأي اللجنة، ومن ذلك أنه حين دراسة موضوع قيام شركات نقل البريد السريع بنقل البريد في المملكة، وحرمان وزارة البرق والبريد والهاتف من دخل نقل البريد، طلبت الوزارة أن يكون لها نصيب من دخل هذه الشركات يعادل (١٥٪) من الدخل، واعتمدت اللجنة المختصة طلب وزارة البرق، لكن رجال الأعمال في المجلس عارضوا رأي اللجنة، غير أن الشيخ - رحمه الله - تدخل بقوله إن الوزارة تستحق هذه النسبة لأنها تنازلت عن امتيازها لنقل البريد إلى هذه الشركات.

كما كان يتدخل في النقاش حين يدرك أن هناك قوى خارج المجلس تريد أن توجه قرار المجلس على نحو لا يحقق المصلحة العامة، فحين عرض على المجلس نقل إدارة الموائى إلى وزارة المواصلات، قاوم عدد من الأعضاء هذا التوجه وحين التصويت تعادلت الأصوات فصوت مع نقلها إلى وزارة المواصلات والنقل.

تقتضي دراسة الموضوعات في مجلس الشورى أن يناقش الأعضاء ما تعرضه اللجان، وكانت مناقشة الأنظمة واللوائح تتم مادة مادة، وكان رئيس اللجنة يرد على مداخلات الأعضاء، ثم يجري التصويت عليها، ويتم الانتقال إلى المادة التي تليها، وترتب على هذا إنجاز للعمل.

لكن لوحظ أن عبء الرد على مداخلات الأعضاء يقع على رئيس اللجنة، ومن الأفكار التي لم تنفذ أن يجلس أعضاء كل لجنة بجوار رئيسها لتعاضده، إذا لم يستوف الإجابة على المداخلات التي لم تكن محددة، فقد تصل المداخلات إلى عشر مداخلات على المادة المعروضة.

انتشر في السنوات اللاحقة انتشاراً واسعاً في جميع الاتحادات البرلمانية العربية والإسلامية والدولية، وأقيمت الصداقات مع برلمانات العالم، وقسم أعضاء المجلس لعضوية الصداقات البرلمانية في الدول الأخرى، وشاركت النساء السعوديات المؤهلات في اجتماعات البرلمانات، وصار سفر أعضاء المجلس لزيارة البرلمانات المختلفة كثيراً، فقد غيب عن المجلس في وقت واحد أعضاء في مهمات مختلفة، ولئن كان هذا لا يخل بالنصاب، إلا أن الملاحظ أن اشغال المجلس بالتزاماته الخارجية، إضافة إلى تعدد أوجه أسباب غياب الأعضاء في الداخل من شأنه أن يضعف مناقشات المجلس وعمليات التصويت، حينما يكون النصاب ضعيفاً.

• عضو مجلس الشورى السابق

بعد تعييني في المجلس قسمت اللجان واخترت لجنة الأنظمة والإدارة طيلة بقائي في المجلس، وعملت مع بعض الزملاء المؤهلين والمتخصصين في صياغة الأنظمة، على إعداد اللوائح والقواعد التي تنظم عمل المجلس. كان عدد أعضاء المجلس في الدورة الأولى ستين عضواً، تم اختيارهم بعناية جيدة، من أهل المعرفة والخبرة، وكان عدد الأعضاء المؤهلين قانونياً مناسباً لعدد أعضاء المجلس.

من أجل تحقيق مصلحة العمل في مجلس الشورى، ولتلافي النقص الحاد في المتخصصين في علم الأنظمة، تم اقتراح لجنة تنظيمية في المجلس على غرار اللجان التشريعية في البرلمانات العالمية.

وأعدت إدارة المستشارين في المجلس دراسة مطولة مقارنة بما هو معمول به في البلدان الأخرى، التي تتضمن أنظمتها البرلمانية إنشاء لجنة تشريعية لإعداد النظام المقترح إعداداً جيداً قبل تقديمه إلى البرلمان فاقترح إدارة المستشارين بالمجلس تشكيل لجنة تنظيمية، تضم المختصين بدراسة الأنظمة، لا تتلقى المعاملات مباشرة من الرئيس - كما هو العمل في اللجان الأخرى - وإنما تدرس المعاملات في اللجان المتخصصة، ثم يحال التقرير إلى اللجنة التنظيمية، وتدرسه وتتأكد من أن الأحكام التي يتضمنها التقرير منسجمة مع النظام الأساسي والأنظمة الأخرى.

وقد تمت دراسة هذا الاقتراح في الهيئة العامة في المجلس، وعارضه بعض أعضاء الهيئة بحجة أنه وصاية على اللجان، لكن أغلبية الهيئة وافقت عليه، واتخذت الهيئة العامة قراراً بذلك لكن تنفيذه أرجئ إلى الدورة اللاحقة.

كان الشيخ محمد بن جبير رئيس المجلس الأسبق - رحمه الله - حازماً في إدارة الجلسة، لما يتمتع به من خبرة طويلة في العمل، وكان يمارس سلطته في المناقشات كثيراً، لأن نظام المجلس يعطي رئيس الجلسة حق المناقشة، وكثيراً ما كان يرشد بمداخلته إلى الحلول المناسبة في الموضوع المعروض على المجلس، وكان العمل يسير في المجلس بانتظام كامل، بسبب تجانس الأعضاء وحزم الرئيس، وحقق المجلس إنجازات جيدة في الدورة الأولى.

وكان من حزمه - رحمه الله - أن جلسات المجلس تنعقد فور حضوره، فلم يتأخر انعقاد الجلسة بعد حضوره كثيراً، وكان يحرص على إعطاء المداخلة لمن يرى أنه يفيد في الموضوع، مراعيًا الترتيب الذي نص عليه النظام، فيستمر في إعطاء الكلمة إلى أن يصل إلى المتداخل الذي يرى أنه يفيد في الموضوع، بل كان يطلب الرأي من شخص لم يطلب المداخلة.